

## لا لوقف دعم الأونروا، لا للدعم المشروط، لا لسياسة تقليص الخدمات

### رسالة موقف صادرة عن اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة

تسلط هذا الرسالة الضوء على المشروع الصهيوني القديم - الجديد القاضي بتوظيف المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني في سياق إلغاء وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية وفرض الحل أو التسوية وفق الرؤية والمصالح الإسرائيلية والدول الغربية المتواطئة معها. وقد تجلت في الآونة الأخيرة أدوات ووسائل هذا المشروع والقائمين عليه من خلال أمرين: الأول ويتمثل في سياسة توجيه الدعم والمعونات إلى جهات ومشاريع معينة تتفق ورؤية الممولين، والثاني في تكثيف السعي الحثيث إلى إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وتحت حجة منع تمويل "الإرهاب أو حجب الأموال عن" الإرهابيين المحتملين اخذ مفكرو الصهيونية الإسرائيليين وغير الإسرائيليين في ترويج سياساتهم وبناء إستراتيجيتهم التي تدرجت منذ توقيع اتفاقية أوسلو وأصبحت تسير الآن وفق محددات جلية تتمثل في:

#### وقف تمويل الأونروا:

في الوقت الذي تتوجه فيه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بندايات عاجلة وطارئة موجهة إلى الدول لإنقاذ صندوق الأونروا من الإفلاس، وفي الوقت الذي وصلت فيه سياسة تقليص الخدمات المقدمة من قبل الأونروا نتيجة عجز الميزانية إلى حد حرمان اللاجئين الفلسطينيين من أبسط حقوقهم الإنسانية في المساعدة بما ينبئ بكارثة إنسانية في بعض مواقع اللجوء كما في قطاع غزة، وفي لبنان، أعلنت الحكومة الكندية عن قطع تمويلها للأونروا تحت مسمى إعادة توجيه المساهمات والمنح الكندية. فقد صرح، فيكتور تويس، مسؤول الخزينة الكندي في أوائل كانون الثاني 2010: " أن كندا التي اعتادت أن تسهم بما نسبته 11% من ميزانية الأونروا قد قررت تحويل التمويل إلى مشاريع محددة تديرها السلطة الفلسطينية... وبما يمكننا من مراقبة وجهة التبرعات... وضمان صرفها على مشاريع محددة تتفق مع القيم الكندية بشأن الديمقراطية والعدالة، وحفظ أمن إسرائيل.

والأصل ان هذا مشروع أمريكي بدأ أواسط التسعينيات كان محوره أيضا حجب التمويل عن الأونروا، أو تحديد أوجه الصرف "التمويل المشروط" تمهيدا لإلغائها. ولقد اخذ هذا المشروع الصهيوني - الأمريكي يتجسد بقوة مع بداية الانتفاضة الثانية، من خلال اشتراط صرف التبرعات على مشروعات معينة مثل مشروع "بناء السلام"، ومن ثم تقليص مساهمات الولايات المتحدة في صندوق الأونروا. والمشروع وإن لم يصبح قانونا أمريكا كما كان مخططا له في نهاية عام 2005، إلا انه ما زال مشروع قانون ينتظر المصادقة.

بتحويل المساعدات المقدمة إلى صندوق الأونروا إلى مشاريع محددة تديرها السلطة الفلسطينية؛ لهو قرار ينطوي على خطورة إستراتيجية تهدد الحقوق الوطنية، على الأخص حقوق اللاجئين.

#### وقف الاتحاد الأوروبي تغطية فاتورة محطة كهرباء قطاع غزة:

في الوقت الذي يعاني فيه شعبنا في قطاع غزة، والذي أكثر من ثلثه لاجئون، من الحصار الإسرائيلي والدولي المفروض عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات، وفي الوقت الذي تتعالى الأصوات لرفع الحصار الجائر باعتباره جريمة حرب، أعلن الاتحاد الأوروبي عن قراره التوقف عن تغطية قيمة فاتورة محطة الكهرباء في قطاع غزة منذ منتصف تشرين الثاني 2009 والتي تقدر ب 8-9 مليون يورو شهريا، وذلك بحجة توجيه الأموال إلى "قطاعات أخرى مثل دفع رواتب موظفي السلطة وتغطية المخصصات الاجتماعية للعائلات الفقيرة". ان هذه الخطوة تستهدف الضغط على الشعب الفلسطيني ومؤسساته للتجاوب مع السياسات الرامية إلى للتصفية حقوق اللاجئين.

#### قبول الأمم المتحدة بتعويضات جزئية تستثني الضحايا:

لم يعد خافيا أن إهمال المجتمع الدولي لنداءات الأونروا العاجلة والطارئة لإنقاذ صندوقها من الإفلاس هو سياسة مقصودة، كما ولم يعد خافيا أن عدم اتخاذ خطوات عملية من قبل هيئات الأمم المتحدة لضمان توفير الميزانية اللازمة للأونروا هي من أبرز مظاهر الفشل الدولي في معالجة القضية الفلسطينية. وان قبول الأمم المتحدة للتعويضات الإسرائيلية عن مبانيتها التي هدمت

خلال الحرب الأخيرة على غزة، والتي لم تتجاوز 10.5 مليون دولار بحسب الوعد الإسرائيلي، لهو مؤشر خطير على التهاون الاممي مع الجرائم الإسرائيلية المرتبكة بحق الشعب الفلسطيني والإنسانية ويمس حقوق الضحايا.

ان قبول التعويض عن الأضرار التي ألحقت بمباني الأونروا فقط، يعني التخلي عن الضحايا وحقوقهم. فقرار القبول هذا ينطوي على استثناء عشرات الآلاف من الضحايا سواء الذين قتلوا، أو جرحوا، أو هدمت بيوتهم وشرودوا في العراء، لهو نوع من التواطؤ مع مرتكبي الجرائم.

### تقليص الخدمات المقدمة من قبل الأونروا:

إن سياسة تقليص الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الأونروا الخمس، وقيام الأونروا بتكليف خدماتها مع حجم الموازنة المتوافرة لديها، لم يعد أمرا طارئا يمكن معالجته بنداات المعونة العاجلة. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية لم تتوقف الأونروا عن إصدار بياناتها العاجلة والطارئة سنويا، بل وموسميا، ولما يتغير شيء على ارض الواقع. وعلى العكس من ذلك، فقد ازدادت الهوة ما بين ما هو مستحق للاجئين الفلسطينيين بموجب مفهوم المساعدة الدولية المكلفة بتقديمها الأونروا، وما هو مقدم لهم فعليا. ورغم إن الأونروا تعزو ذلك إلى تراجع مساهمات الدول في صندوقها، أو إلى عدم وفاء الدول بالتزاماتها، أو إلى ظروف الطوارئ، إلا انه لم يعد مقبولا السكوت على الانتقاص من الحقوق. أن سياسة التقليص هذه تتطلب خطة دولية وفلسطينية شاملة تقوم على تعزيز مكانة الأونروا، ودورها، وضمان الحصول على موازنة كافية تُربط بالاحتياجات، وازدياد أعداد اللاجئين والمهجرين، وبتزايد ضرورات الحياة الكريمة.

### وعليه تؤكد اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة على ما يلي:

- 1- المساعدات الدولية سواء تلك المقدمة للونروا، أو السلطة الفلسطينية، أو غيرها من الهيئات الفلسطينية ليست هبة، بل واجبا ناشئا عن المسؤولية الدولية الخاصة حيال الشعب الفلسطيني والتسبب في مأساته ونكباته المستمرة،
- 2- إن تقديم المساعدات الدولية سواء للسلطة الفلسطينية أو الأونروا أو غيرهما، حتى لو كانت على شكل هبات طوعية، لا يجب أن يكون مشروطا بأي حال،
- 3- ان استبدال الأونروا بالسلطة الفلسطينية كجهة مستقبلية للمساعدات يمس حقوق اللاجئين جوهريا، ومحاولة لفرض تسوية غير عادلة على الشعب الفلسطيني،
- 4- ان الشعب الفلسطيني، خصوصا اللاجئين والمهجرين، ورغم انتقاداته على أداء الأونروا في مختلف مناطق عملها يرى أن الأونروا هيئة دولية فاعلة يجب إصلاحها لتعزيز دورها، وتمكينها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي عادل لقضية اللاجئين بموجب أحكام القرارين الدوليين: قرار الجمعية العامة 194 لعام 1948، وقرار مجلس الأمن رقم 237 لعام 1967.

### وعليه توصي اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، بما يلي:

- 1- تحميل م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولياتهما بالتصدي لهذه الخطوات واتخاذ الإجراءات اللازمة والواضحة الراضة لها بما يضمن استمرار التزام المجتمع الدولي نحو شعبنا ولاجئينيه.
- 2- قيام م ت ف بالتوجه رسميا وعلنيا إلى الاتحاد الأوروبي ومطالبته بالتراجع عن قرار بوقف تغطية فاتورة محطة توليد الكهرباء في غزة،
- 3- قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعرض الأمر على الهيئات الدولية، والمواظبة على عرضه في مختلف الدورات، لاستصدار قرار دولي يعزز من دور الأونروا، ويقضي بضمان توفير الموازنة لها بما يضمن اضطلاعها بمسؤولياتها في ظل ازدياد الاحتياجات، وأعداد المهجرين، وحالات الطوارئ،
- 4- مطالبة الأونروا برفض التعويضات المقدمة من إسرائيل عن مبانها المهدامة ما لم تربط بحقوق الضحايا الفلسطينيين، وتحديد اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على التقدم بطلب الى الأمين العام لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية بشأن حق الأونروا في مقاضاة إسرائيل ومطالبتها بتعويض كل الضحايا اللاجئين الذين تضرروا من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة،
- 5- مطالبة الأونروا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة والهيئات الفاعلة في أوساط اللاجئين لوضع برنامج عمل يهدف إلى تعزيز دورها ووقف سياسة التقليص
- 6- تنظيم حملة شعبية محليا ودوليا للضغط على صناع القرار لضمان ما سبق عرضه.

اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة

2010/1/28